طرح يناقض جلياً النزعة السياسية والإجتماعية المهيمنة، أو يتحدّى الإجماع من منطلق يقع خارج قيمه وافتراضاته المتفق عليها مسبقاً. من هذا المنظور، يقع المناوئون لحرب الخليج في هذا النمط أو ذاك من المأزق الخطابي ـ حسب مايذهب إليه رورتي وفيش ـ حيث وحده يوفّر البدائل الوحيدة الممكنة لأي مهتمّ يريد أن يناقش حيثيات القضية. وبما أنّ اعتراضاتهم استطاعت أن تقنع بعض النّاس (من هم بشكل أو بآخر في متناول اليدّ) داخل "المجتمع التأويلي" المناسب، فإنهم سرعان ما سينطلقون في حوارتهم من موقع القوّة النسبية، "مقدّمين المواعظ للأتباع"، إذا صحّت العبارة، مستسلمين على أقلّ تقدير لعادات محدّدة متأصّلة في الإعتقاد. وهكذا، فإنّ أي مبدأ أو أرضية أو طروحات واقعية مستنبطة تدعم مزاعمهم سترتقي إلى مصافّ الإستعراض الأخلاقي المطنب ـ مصدر إضافي للتأثير البلاغي ـ بالنسبة لهم ولجمهورهم الذي يشاطرهم أفكارهم. من جهة أخرى، إذا حدثَ **وافتقرت** مقولاتهم لأيّ مقياس من الحضور الآنف الذكر، عندئذ سيكون من العبث الزعم باستحواذ ضمانة واقعية أو مبدئية لموقف يفتقر بكلّ بساطة للمصداقية استناداً إلى ما تمليه وجهة نظر الإجماع الراهنة. أياً كان الأمر ـ هذا مايعتقده البراغماتيون الجدد ـ فإنّ القوّة الإقناعية (أو بلاغة الإجماع) هي التي تحسم الأمر أخيراً في قضايا كهذه.

إنّ حدثاً كحرب الخليج يرمي بتلك الأسئلة إلى طمأنينة كاذبة عبر تأكيده على المسافة القائمة بين رأي الإجماع (كما تمثّله استطلاعات الرأي، التغطية الصحفية، وميكانيزمات التغذية في وسائل الإعلام العامّة) وبين تلك القضايا التي تنتمي إلى حقيقة العالم المعاش وزيفه، وهذه الأخيرة تخدم كأساس وحيد للمعارضة العقلانية من جانب المناوئين المطّلعين. أن يسعى عدد من المفكّرين لهدم أو "تفكيك" تلك الفروقات ليس سوى إدانة قائمة لمعظم ما يُمرّر تحت شعار الحكمة التنظيرية "التقدمية". ويكمن السقوط الأكبر لطروحات من هذا النوع في دعم الفكرة القائلة بأنّ الحقيقة ليست